

محضر

اجتماع لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

بتاريخ 15 نوفمبر 2018

الدورة النيابية الخامسة

جلسة عدد 4

• تاريخ الاجتماع: 15 نوفمبر 2018 ( حصّة مسائية )

• جدول الأعمال:

الإستماع إلى وزير الشؤون الثقافية حول الباب العشري من ميزانية الدولة لسنة 2019  
المتعلق بوزارة الشؤون الثقافية.

• الحضور:

الحاضرون: (13) - المعتذرون: (02) - المتغيّبون: (4)

رفع الجلسة: (18.35)

افتتاح الجلسة: ( 15.20 )

## •مداولات اللجنة

اجتمعت لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي يوم الخميس 15 نوفمبر 2018 للإستماع إلى السيد وزير الشؤون الثقافية حول الباب العشري من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 المتعلق بميزانية وزارة الشؤون الثقافية . وأفاد السيد الوزير في تقديمه لمشروع الميزانية أن الوزارة اعتمدت منذ مباشرة عملها موفى أوت 2016 توجهات حكومية تقوم على المبادئ العامة للدستور وخاصة ما تعلق منها بالفصول 31 و41 و42 وفي إطار التوجهات الأساسية لمخطط التنمية 2016-2020 ، وفي سياق برنامج عمل الحكومة ورهاناته لتحقيق :

- التنمية

-الاستثمار في المناطق الداخلية

- المبادرة الخاصة بما يمكن من الرفع من القدرة التشغيلية لمختلف القطاعات و التقليل من بطالة حاملي الشهادات العليا

وبين أن الميزانية المقترحة تسجّل زيادة تقدّر بـ13.4% مقارنة بسنة 2018 غير أنها حافظت على نفس النسبة 0.73% من الميزانية العامة للدولة .

و تمثل ميزانية التأجير العمومي 53.8% من ميزانية الوزارة ، بينما تمثل ميزانية التسيير 5.5% وتمثل ميزانية التدخل العمومي 18.4% ، أما ميزانية التنمية فتتمثل بـ20%. في حين تمثل ميزانية صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني 2.3% من ميزانية الوزارة.

وأبرز السيد وزير الشؤون الثقافية أن هناك مجموعة من الزيادات في الميزانية تتمثل في :

- زيادة في ميزانية المندوبيات الجهوية للشؤون الثقافية المخصصة لتأجير المنشطين المتعاقدين بالحصّة بـ1.198 م د تطبيقا لأحكام الأمر المتعلق بتأمين حصص التنشيط الثقافي بالمركبات الثقافية ودور الثقافة ونظام التأجير المنطبق و الصادر بتاريخ 17 أوت 2017.
- زيادة في نفقات تسيير المندوبيات الجهوية للشؤون الثقافية بـ0.101 م د.
- زيادة في نفقات تسيير المركز الثقافي الدولي قصر العبدلية بعد صدور الأمر المتعلق بتنظيمه كمؤسسة عمومية إدارية بـ0.070 م.د.

- زيادة بعنوان الاحداث الجديدة التي تخص مسرح الأوبرا والمركز الوطني لفن العرائس ومتحف الفن الحديث والمعاصر بـ6.160 م د.

وأكد أن ميزانية التدخل شهدت ارتفاعا على مستوى كل القطاعات الفنية والمؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة وخاصة في مجال تفعيل مقتضيات الأوامر المتعلقة بـ:

-التنظيم الإداري والمالي للمكتبات الجهوية والصادر بتاريخ 22 أفريل 2017 .

-التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير المعاهد العمومية للموسيقى والرقص والصادر بتاريخ 07 جوان 2018.

-ضبط منحة الساعات الإضافية المخصصة لمدرسي الموسيقى والصادر بتاريخ 30 أفريل 2018.

- دعم نشاط مراكز الفنون الدرامية والركحية والتي بلغت 13 مركزا مرشحة للارتفاع بتخصيص ميزانية قدرها حوالي 2.1 م د

وأضاف السيد الوزير أن الوزارة توجهت نحو لامركزية ثقافية فعلية من خلال تكريس مبدأ التمييز الإيجابي وتطوير أوجه التعاون والشراكة بين الهياكل الثقافية بالجهات ومع الجمعيات خاصة في ما يتعلق ببرمجة التظاهرات والأنشطة الفنية والثقافية مع تطوير البنى التحتية الثقافية خاصة بالأحياء الشعبية والمناطق الداخلية .

كما بين أنه تم الترفيع في اعتمادات برامج : مدن الفنون ، مدن الحضارات ، مدن الآداب والكتاب ، من 5 م د الى 8.8 م د بالتوازي مع ترسيم اعتمادات إضافية لفائدة دعم النشاط الثقافي بالجهات في حدود 1 م د .

كما سيتمّ التركيز على تعزيز الاهتمام بكل الأنماط الثقافية في تونس وذلك لتكون هذه الأنماط في متناول الجميع، وفي هذا المجال أطلقت الوزارة بالتنسيق مع الهياكل المهنية المعنية بتظاهرات ثقافية كبرى تتمثل في أيام قرطاج للفن المعاصر، أيام قرطاج لفن العرائس، أيام قرطاج للشعر وأيام قرطاج الكوريفرافية وذلك على غرار أيام قرطاج السينمائية والمسرحية والموسيقية باعتبار أنّ قطاعات الفنون التشكيلية والشعر والكوريفرافيا ظلّت في حاجة ماسة إلى تظاهرات مرجعية ذات إشعاع وطني ودولي تمكّن من إضفاء الحيوية المطلوبة على سوق الفن في تونس.

وعليه فقد تم الترفيع في الاعتمادات الخاصة بالمساهمة في تنظيم التظاهرات والمهرجانات على المستوى المركزي وكذلك على مستوى المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية بزيادة قدرها 2.920 م د.

وبخصوص الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والحوكمة أفاد السيد الوزير أنه تم تخصيص ميزانية قدرها 100 أد لانجاز دراسة حول واقع الحوكمة وتنظيم ملتقيات وندوات وورشات عمل تهدف لتفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة.

وفي اطار مزيد الإحاطة بالمبدعين والفنانين والعناية بأوضاعهم الاجتماعية تم ترسيم اعتمادات لفائدة تعاونية الفنانين التونسيين والتقنيين في المجال الثقافي بـ 100 أد والزيادة في اعتمادات المساعدات الزرفية للمبدعين والعاملين بالحقل الثقافي .

و لتفعيل عمل وتدخلات صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني ولمزيد تحفيز حركة الخلق والإبداع الفني في تونس ودعم الإحاطة الأدبية والاجتماعية بالفنانين والمبدعين التونسيين تم تخصيص مبلغ قدر بـ 7 م.د أي بنسبة زيادة 75% مقارنة بسنة 2018.

وأكد السيد الوزير أن البرامج الثقافية سيكون لها أثرا إيجابيا في التنمية ولدى مختلف أطراف المجتمع الثقافي خاصة في المناطق الداخلية والمناطق الأقل حظًا من خلال مقاربة تشاركية تهدف إلى تطوير اسهام النشاط الثقافي في تنشيط الدورة الاقتصادية و نشر ثقافة الانفتاح ومقاومة التطرف والانغلاق .

وتفاعلا مع العرض الذي قدمه السيد وزير الشؤون الثقافية اعتبر السيدات والسادة النواب أن عرض الميزانية هورؤية استراتيجية لمشروع ثقافي في ظرفية تواجه فيها تونس عديد التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية واثمنوا إحداث مدينة الثقافة والأنشطة والتظاهرات التي شهدتها المدينة وخاصة مجهودات القائمين عليها.

وتطرق أحد النواب لموضوع صندوق التشجيع الفني والأدبي حيث دعا إلى ضرورة مراجعة معايير تقييم الكتاب التونسي ضمانا لتميزه وجودته . كما دعا إلى مزيد التحري في الكتب الموجهة للسجون بالتمحيص في محتوياتها، وشدد عدد آخر من النواب على ضرورة العناية بالمكتبات العمومية وتجهيزها بمعدات حديثة وتحفيز الإطارات الإدارية العاملة بها .

واعتبر رأي آخر أنه من الضروري القطع مع ثقافة الماضي القائمة على ثقافة الواجهات وعلى المركزية الثقافية والعمل على بناء مشروع وطني ثقافي يقوم على خارطة طريق واضحة مستحسنا إحداث تنسيقيات اقليمية ثقافية . لكنه اعتبر أن ذلك يجب أن يصاحبه الإعتراف بالشخصية المعنوية لهذه التنسيقيات وتمكينها من الإمكانيات المادية واللوجستية حتى تكون قادرة على تثمين التراث المادي بتلك الأقاليم .

وتمت الإشارة إلى حصول فراغ في الإطار الإداري بعدد دور الثقافة بالمناطق الداخلية حيث تفتقر إلى إطارات إدارية مختصة في ظل توقف الإنتدابات حيث تم اقتراح إيجاد حل عبر التعاقد مع المنشطين .

ونبه بعض النواب إلى ظاهرة إغلاق عدد من قاعات السينما في ظل غياب استراتيجية وطنية في هذا الغرض .

وتساءل عضو من اللجنة عن النتائج التي تحققت منذ المصادقة على مشروع القانون المتعلق بانضمام تونس إلى اتفاقية أوروبا المبدعة و عن انعكاسات تراجع نفقات التنمية بـ 14,3 بالمائة بالنسبة لتمويل التظاهرات الثقافية ودعم المؤسسات الثقافية .

كما أثير تساؤل بخصوص عدم وضوح تنوع مصادر التمويل الثقافي واستفسر أحد النواب حول مآل العائدات من مداخيل التظاهرات الثقافية واستوضح حول وجود اتفاقيات شراكة من عدمها مع وزارات أخرى لتمويل الأنشطة الثقافية على غرار وزارة السياحة لما تلعبه من دور مهم في الترويج للثقافة التونسية .

وتمت الإشارة إلى غياب الوضوح في تقييم مدى نجاعة المشاريع المتواصلة على غرار برنامج ترقيم المخزون السمعي البصري ، وودعا النواب إلى وضع خطة وطنية لحماية المواقع الأثرية والتراث التونسي و تكليف هيكل واضح بحماية هذه المواقع مقترحين ابرام اتفاقية شراكة مع وزارة البيئة والشؤون المحلية في إطار اللامركزية بحيث تقوم البلديات بمسح شامل لحصر كل المواقع الاثرية وحمايتها من النهب والتخريب . وأبدى بعض النواب تخوفهم من إعطاء رخص للتنقيب واستغلال التربة ببعض المناطق التي بها آثار .

وأوصى عدد من أعضاء اللجنة باستكمال إحداث المتحف الوطني للثورة بسيدي بوزيد الذي لم تتقدم الأشغال الخاصة به .

وعبر بعض النواب عن استيائهم من عدم رصد اعتمادات مالية في الميزانية المقترحة لإحداث المركب الثقافي ببنزرت وعدم تقدم الأشغال في المعلم الأثري بتينجة إضافة للحالة الرثة لمتحف أوتيك وعدم صيانة برج قليبية وإغلاق المركب الثقافي بجمّال والوضعية غير اللائقة لدار الثقافة بتوزر ومآل البنايات الآيلة للسقوط والتي يعود البعض منها لوزارة الثقافة وتم التأكيد على ضرورة المحافظة على التميز الثقافي والحضاري لمنطقة الجريد .

وأثيرت عديد التساؤلات حول :

- دور ميزانية وزارة الشؤون الثقافية في التنمية الإقتصادية والتشغيل .
- كيفية مقارنة التجربة الثقافية التونسية بالتجارب الثقافية المقارنة .
- الحوكمة الثقافية اللامركزية ومراقبة التصرف بالمندوبيات الجهوية وبالمؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة .
- التسريع بإحالة الصيغة الجديدة لمشروع قانون الفنان والمهن الفنية على أنظار مجلس نواب الشعب وسحب الصيغة الأولى للمشروع وفق ما يقتضيه الدستور.
- تباطؤ الوزارة في إصدار عدة نصوص قانونية كالأمر الحكومي المتعلق بإحداث المركبات الثقافية والأمر الحكومي المتعلق بأقطاب الفنون
- ضرورة إصلاح الدعم الثقافي .
- تشخيص الواقع الثقافي .
- كثرة التظاهرات وما تخلقه من تشتت وإرباك للمشهد الثقافي.
- عدم قدرة المعالجة الثقافية على الحد من تفشي مظاهر العنف والإرهاب بالمجتمع .
- مدى وجود برامج واتفاقيات مشتركة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة لحماية الأطفال .
- مدى تقييم الوزارة لتقدم مشاريعها خاصة وأن عديد المشاريع على المستوى الوطني والجهوي معطلة .
- درجة حوكمة الصفقات العمومية .

وطالب عدد من أعضاء اللجنة السيد الوزير بإبراز مواطن الضعف ومحدودية الإعتمادات المرصودة في الميزانية وإكراهات الواقع حتى يكون النواب على بينة منها ويدافعوا على ميزانية قادرة على الإرتقاء بالشأن الثقافي والتأسيس لإستراتيجية ثقافية حقيقية .

ودعا عضو من اللجنة إلى إصدار قانون توجيهي يؤسس لإصلاح ثقافي دائم ومعالجة التعقيدات المتعلقة بالإجراءات الإدارية لصرف الإعتمادات المالية للأنشطة الثقافية لدور الثقافة ومحدودية ميزانيات بعض المندوبيات الجهوية للثقل المالي للمهرجانات الثقافية المحمول على عاتقها ومشاكل مراكز الفنون الدرامية والركحية وتقييم برنامج المكتبات المتنقلة ونظام التنشيط بحصص في دور الثقافة ،

واعتبر أغلب النواب أن ميزانية وزارة الشؤون الثقافية المقترحة تبقى ضعيفة ومحدودة بالنظر إلى حجم الأهداف المرجو تحقيقها من خلال المشروع الثقافي الوطني .

وفي رده على تساؤلات السيدات والسادة النواب أفاد السيد وزير الشؤون الثقافية أن مدينة الثقافة أضافت قيمة حضارية وقيمة إبداعية إلى المشهد الثقافي ، وهي قطب من الأقطاب الثقافية سيما وأنها تحتوي على المركز الوطني للسينما والصورة والمكتبة السينمائية و المعهد الوطني للترجمة الذي توج بجوائز دولية عديدة ، وبيت الرواية ومتحف الفنون الحديثة والمعاصرة .

و ثمن السيد الوزير إحداث مسرح الأوبرا لمساهمته في العمل الجمالي والإبداعي الموسيقي و المسرحي ، والذي أحدث اختصاصات في المسرح والأوبرا بما في ذلك المسرح الغنائي والمسرح الشعري والكوليفرافيا والباليه ، فضلا عن الحفاظ عن التراث غير المادي وتجديد الموروث التونسي .

كما أقر السيد الوزير أن هناك إرادة حقيقية بالوزارة لمراجعة منهجية تقييم ملفات الدعم في إطار ما يتم صرفه من منح عن طريق صندوق التشجيع على الإبداع .

من جهة أخرى بين أنه تمت مضاعفة الميزانية بخصوص اقتناء الكتب التونسية تشجيعا وتحفيزا للإصدارات التونسية .

وأشار إلى أن الوزارة نأت بنفسها عن ثقافة الواجهات ورسخت ثقافة الحقوق والحريات والتشاركية والحق الثقافي للجهات ورغم كل النقائص المسجلة هناك محاولات فعلية من الوزارة لتجاوزها وتلافيا .

وعن سؤال عن كثرة التظاهرات اعتبر السيد الوزير أنها تهدف لدفع الإقتصاد الثقافي التضامني والإجتماعي وكمثال على ذلك مهرجان دوز بما يعكسه من تجدير للثقافة التونسية والتفاعل مع المجتمع المدني والتشجيع على اقتناء الصناعات التقليدية.

وبخصوص دور الثقافة بين أنه تم التعاقد مع 330 من خريجي معهد بئر الباي من المنشطين وتشجيعهم على القيام ببرامج في جهاتهم .

وحول اغلاق عدد من قاعات السينما أفاد السيد الوزير أنه يتم العمل على إحداث مسلك سينمائي من خلال إحداث المركبات الثقافية متعددة الإختصاصات .

وتعهد وزير الشؤون الثقافية بمتابعة تقدم إعداد الدراسات بخصوص إحداث المتحف الوطني للثورة بسيدي بوزيد وتجاوز الإشكاليات الراهنة .

بالنسبة لإتفاقيات الشراكة مع وزارة السياحة بين أن هناك عمل مشترك متواصل بين الوزارتين بخصوص بعض المعالم والمواقع الأثرية وستشهد سنة 2019 تظاهرات مشتركة بين الوزارتين ، وأضاف أن وزارة الشؤون الثقافية لها إتفاقيات شراكة مع وزارات التكوين المهني والتشغيل و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي من أجل ادماج النشاط الثقافي في المجال التربوي والتكويني .

وبخصوص وجود خطة وطنية لحماية التراث من عدمه أكد أن وكالة إحياء التراث رغم دورها الهام ليس بإمكانها القيام بهذه المهمة دون مراجعات حقيقية لآليات تدخلها قصد تثمين المواقع الأثرية وحسن استغلالها.

وبين أن هناك تنسيق مع كل من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والشؤون الدينية بخصوص حماية بعض المناطق والمعالم والبنائيات الأثرية وأشار إلى أنه تم اقتراح ترسيم مشروع إحداث المركب الثقافي بينزرت والمعلم الأثري بتينجة ضمن الميزانية المقترحة لسنة 2019 إلا أن إكراهات الميزانية لا تخول ذلك . ولم ينفي وزير الشؤون الثقافية الإشكال المتعلق بمتحف أوتيك وبرج قليبية متعهدا بتدارك النقائص المطروحة .

واعتبر أن المهرجانات قادرة على تحسين المؤشرات الإقتصادية من خلال الدور الترويجي الإقتصادي المهم لهذه المهرجانات .



وتوقف السيد الوزير عند موضوع مشروع قانون الفنان والمهمن الفنية حيث بين أن الوزارة تشتغل على صيغة جديدة لمشروع القانون المذكور تأخذ بعين الإعتبار الإنتقادات والإحترازات التي أثرت بخصوصه من طرف أغلب حساسيات الطيف الثقافي .

هذا وقد صادقت اللجنة على الباب العشرون من ميزانية الدولة لسنة 2019 المتعلق بوزارة الشؤون الثقافية وعلى التقرير المعروض بأغلبية أعضائها الحاضرين في جلستها المنعقدة يوم 27 نوفمبر 2018 .

مقرر اللجنة

رئيس اللجنة

لخضر بلهوشات

هيكل بلقاسم